قراءة مضمون الخطاب بين التراث العربي واللسانيات الحديثة

د. إبراهيم سعيد السيد*

مدخل:

لم يعد تحليل مضمون الخطاب في العصر الحديث محل اهتمام الدراسات النقدية والأدبية فحسب، بل غدا جزءاً من الدراسات الإعلامية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية بشكل عام، غير أن تناوله -بأدوات نظرية وإجراءات تحليلية- لم يأخذ الحيز اللائق به بعد في الدراسات البلاغية والنقدية.

وبإنعام النظر في (النقد الثقافي) ومنهجه في قراءة النص، نجد أن دراساته قد خطت خطوات كبيرة ومهمة في تحليل الأنساق الثقافية، وهو اتجاه نقدي يهتم بدراسة الخطاب وقراءة أنساقه، مستعيناً بمداخل معرفية متعددة، ولا يهدف من وراء ذلك إلى البحث عن العناصر الجمالية السياقية المعروفة من علمي البلاغة والنقد الأدبي، ولكنه يبحث عما يسمى النسق المضمّر، وهو: "كل دلالة نسقية مختبئة تحت غطاء الجمالي، ومتوسلة بهذا الغطاء لتغرس ما هو غير جمالي في الثقافة"^(١)، وأصحاب النقد الثقافي يعتبرونه (جملة ثقافية) مختفية داخل النص.

لكنّ النقد الثقافي تعرّض -بسبب بعض منطلقاته الفكرية- في بضع عقبات حالت دون كونه منهجاً يصلح لكافة أنواع الخطاب، حيث يهتم بالأنساق السلبية، فكما أن لدينا نظريات في الجماليات فإن المطلوب -من وجهة نظره- "إيجاد نظريات في (القبحيات)، لا بمعنى البحث عن جماليات القبح، مما هو

* مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة، ويعمل حالياً: أستاذاً مساعداً بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة جازان - المملكة العربية السعودية.

إعادة صياغة وإعادة تكريس للمعهود البلاغي في تدشين الجمالي وتعزيزه، وإنما المقصود بنظرية القبحيات هو كشف حركة الأنساق وفعلها المضاد للوعي وللحس النقدي^(٢). كان ذلك مما دفع بعض الباحثين إلى محاولة الكشف عن مناهج أخرى لقراءة مضامين الخطاب، وغدت الحاجة ملحة في البحث عن آليات جديدة لتحليل المضمون.

وقد دعا أصحاب النقد الثقافي إلى موت النقد الأدبي، واتخاذ النقد الثقافي منهجاً بديلاً عنه^(٣). ومع اختلاف في البين مع هذه الدعوة، لكن يبقى أن أسجل اعترافي بفضل القراءة الثقافية في الإشارة إلى الخلل الذي سرى في أوصال النقد الأدبي منذ القدم، متمثلاً بكل وضوح في أنه اهتم بقراءة الجمال الشكلي، والبلاغي المعياري على حساب قراءة المضمون، والأنساق الثقافية المركوزة في النص.

وهذا ما يجعل البحث عن معالم قراءة المضمون في غير النقد الثقافي ذا قيمة، والغاية من وراء ذلك أن نستخرج من الكم المعرفي - قديماً وحديثاً - ملامح منهج يجمع بين ميزات النقد الثقافي والنقد الأدبي، ويتلافى - في الوقت ذاته - عيوبهما، ويكون منهجاً جديداً يصلح لكافة أنواع الخطاب النصي، والأنساق الثقافية.

ومن ثم كانت فكرة هذا البحث، الذي أتبع فيه بعض الأفكار المهمة - التراثية والحديثة - في قراءة مضمون الخطاب وتحليله، والمعول عليه قراءة مضمون النص لا الجملة، على اعتبار أن الجملة كانت محل العناية أولاً في الدرس اللغوي القديم، مع أهمية الإشارة إلى بعض الإجراءات المهمة التي تضمنها تراثنا العربي الثر في قراءة مضمون الخطاب، ثم ما شكلته اللسانيات الحديثة من ملامح جديدة في تشريح الخطاب، وقراءة مضامينه. ولهذا كله، سوف أتوقف ثلاث وقفات مهمة:

الأولى: فكرة نقد مضمون الخطاب والفرق بينها وبين نقد البنية، مع بيان الحاجة إلى آليات جديدة لقراءة مضمون الخطاب وتحليله، وذلك بعد انحسار

مد النقد الثقافي؛ لتأبيه على التناسق والوئام مع كافة أنواع الخطاب، وبخاصة ذو النسق المتوازن.

الثانية: رصد بعض المحاولات التي عنيت بقراءة مضمون الخطاب، وتحليل بعض منطلقاته في التراث العربي.

الثالثة: رصد أهم محاولات اللسانيات الحديثة في قراءة مضمون الخطاب وتحليله.

* * *

أولاً: بين نقد البنية ونقد المضمون

في البدء يواجهنا مصطلح (الخطاب)، وهو مصطلح اختلف في تحديد المراد منه، وكتبت حوله دراسات كثيرة، وبخاصة في الفرق بينه وبين النص، كما يتدخل تعدد الدلالة التاريخية لهذا المصطلح (الخطاب) في الاختلاف حول دلالاته، فهو ليس بالدرجة الدلالية نفسها عبر متتاليات الزمن، كما تجدر الإشارة إلى أن من أهم أسباب اختلاف الباحثين في الثقافة العربية حول هذا المصطلح "تنوع مرجعيات النقد العرب وتعددتها"^(٤).

وتحدد الباحثة مهي العتوم عدة محددات لمصطلح الخطاب بما يأتي:

- "أنه وحدة لغوية تتكون من سلسلة من الجمل.
 - ينطوي الخطاب على نظم وقواعد تركيبية قابلة للوصف والتعيين.
 - الخطاب يكون منطوقاً ويكون مكتوباً.
 - مصدر الخطاب فردي، ويكون له هدف التوصيل، والتأثير في السامع أو القارئ.
 - متلقي الخطاب لابد أن يتوصل إلى الهدف الذي يحمله الخطاب وينطوي عليه؛ ليستطيع بعد ذلك القيام بتحليله وتأويله"^(٥).
- إذا فالخطاب أعم من النص، فهو رسالة تواصلية تحمل بداخلها هدفاً قابلاً للتحليل، وتوصف بالتأثير، سواء كانت منطوقة أم مكتوبة؛ ولذلك كان تحليل الخطاب محل اهتمام الإعلاميين، والسياسيين، وعلماء الاجتماع، والنقاد... الخ. وفي هذا البحث نهتم بقراءة المضمون في الخطاب الأدبي.

وحقيق بالتسجيل أن تحليل الخطاب وفق الرافد الأسلوبي للبلاغة العربية لم يعد هو الأساس الوحيد في الدراسات الحديثة، بل تتوازي معه روافد أخرى تداولية، وإقناعية، وسيميائية... الخ، وفي محاولة الدكتور العمري إعادة إنتاج صياغة حديثة في التحاور مع التراث البلاغي تكشفت له ثلاثة توجهات: التوجه الحجاجي / المنطقي أو (الفلسفي)، والتوجه الأسلوبي / الأدبي أو (الشعري)، والتوجه الخطابي / السيميائي أو (النصي)^(١).

وإذا أنعمنا النظر في كثير من النظريات والمناهج النقدية الحديثة التي تناولت العمل الأدبي فسنجد أنها على نوعين:

الأول: يهتم ببنية العمل الأدبي على حساب قراءة المضامين، صحيح أنه يجعل البنية منطلقاً لقراءة الدلالة، لكن الاهتمام الأكبر ينصب على دراسة البنية وعناصرها، ومن ذلك: الأسلوبية^(٢)، والشكلية الروسية^(٣)، وجهود حلقة براغ^(٤)، والبنوية... الخ من المناهج والاتجاهات التي أخذت على عاتقها عِلْمِيَّة الدراسة الأدبية. فإذا جئنا مثلاً لبعض مداخل التحليل الأسلوبي فسنجد منها: مدخل الدائرة اللغوية، والتصنيف النوعي للأسلوب، ومدخل الكلمات - المفاتيح، والمدخل الإحصائي... الخ^(٥).

ولا غرو، فقد كان لظهور علم اللغة المقارن، وتركيز الضوء على العلاقة بين اللغة السنسكريتية وغيرها من اللغات الإغريقية واللاتينية، على يد الأب كوردو في رسالته للقس بارتليمي عام ١٧٦٣م، وما تم على يد المستشرق وليم جونز William Jones (ت ١٧٩٤)، من اتباعه "منهج علم الأحياء في تصنيف اللغات إلى مجموعة فصائل أو عائلات، والقول بأن للكلمات جذوراً تنتمي إليها"^(٦)، كل ذلك كان له أثر على تطور الدرس اللغوي وتطور مناهجه.

كما كان لظهور آراء دي سوسير وأفكاره التي كان من أهمها تفرقه بين علم اللغة التاريخي وعلم اللغة الوصفي، وتفرقه بين اللغة والكلام، أثر كبير على الدراسات الأسلوبية وتطورها.

أما النوع الآخر: فهو الذي يوازن بين دراسة البنية ودراسة العناصر المحيطة بها عن طريق إشراكها في إنتاج تأويل النص، ومحاولة المزاجية بين

تحليل العناصر النصية وغير النصية وصولاً إلى الأبعاد الفكرية للخطاب، كالتداولية، وهي "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله... والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب"^(١٢)، وفي محاولة أخرى لتعريفها نجد أنها "دراسة للغة أثناء استعمالها واستخدامها في سياق التخاطب، تقوم على مراعاة كل ما يحيط بعملية التخاطب للوصول إلى المعنى وإحداث الأثر المناسب، بحسب قصد صاحبه"^(١٣).

وكذلك نظرية التلقي التي ركزت على تلقي الإنتاج الأدبي، ورأت أن "فعل القراءة هو الذي يجعل النص مفتوحاً، قابلاً لإعادة الإنتاج، يملك قدرة أصيلة على استعادة ذاته بشكل متجدد، وذلك من خلال عمليتي التفسير والتأويل"^(١٤)، كما تنطلق جماليته من كون النص يحوي ذخيرة من القيم الجمالية، والركائز الثقافية، تجعل المتلقي ينفعل بها ومعها، ومن ثم لا يكون للقراءة صبغة فردية، وإنما تتم بشكل جماعي، وتظل هذه القيم والركائز ذات قيمة مجتمعية ما دامت تمتلك القدرة على التأثير، فإذا فقدت قدرتها على التعبير عن واقعها بدأت في مرحلة الانحسار وفقد الرواء"^(١٥).

والسؤال الآن: أليس هناك منهج يهتم في المقام الأول بقراءة مضمون الخطاب؟

والحقيقة أن البحث البلاغي ظل مهتماً ببنية العمل على حساب المضمون ردياً طويلاً من الزمن، فالبلاغيون القدماء يصرحون بأن تمكن المعنى في قلب السامع لا بد له من صورة مقبولة ومعرض حسن"^(١٦)، وأن المعاني مطروحة في الطريق. صحيح أن المعاني هنا هي المعاني المجردة وليست المعاني الفنية، لكن لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن هذه المعاني المجردة التي اعتبرت مطروحة في الطريق -على حد تعبير الجاحظ- هي التي من الممكن أن تأخذ صيغة عامة وصيغة خاصة، فيؤدي ذلك إلى أن يُختلف في قراءتها، ومركزيتها أو هامشيتها، والقصد إليها أو عدمه، وتفسير ورودها الدلالي باختلاف الخطاب ذاته، وقائله، ومتلقيه، وطبقاته المقامية التداولية، وما يحيط به من مراكز دلالية أخرى في الخطاب.

إن أهم سبب في اعتبار (المعاني مطروحة في الطريق) هو النظر إلى تلك المعاني في قوالب جزئية، كبيت أو بيتين من الشعر، وهو نظر لا يعدو في أهميته نطاق البحث في (الجملة)، أما هذه المعاني في الخطاب كله، باعتباره وحدة كلية منسوجة من مجموعات جزئية مكونة للمجموع، فليست مطروحة في الطريق، وليست هامشية، بل قد يقع هذا المجرد في المركزي من مضمون الخطاب.

لقد حاول النقد الثقافي أن يستثمر هذه الطاقة -المعاني المطروحة في الطريق- حينما تعامل مع النص بوصفه وحدة خطابية مكتملة، لينبني عليها بعض إجراءاته، ثم عمل على قراءة الأنساق الثقافية، واستنباط ما سماه بالجملة الثقافية، وكذا الولوج إلى أعماق المضمون الخطابي، من خلال تحليل القيم الثقافية المهيمنة على النص، تلك القيم التي استطاعت أن تتحول إلى نمط سلوكي وقيمي.

فمعنى الظلم مثلاً معنى عام، لكنه حينما يقرأ على أنه نسق متحكم في ذاتنا، ومهيمن على سلوكنا وثقافتنا، فإن قيمته لا ترتضي له -في ظل خطاب ما- أن يظل معنى مطروحاً في الطريق، وتدلنا في الوقت ذاته على خطورته وأهميته.

والخلاصة أن النقد الثقافي حاول أن يكسر النمط المعياري في الأدب والبلاغة، وكذا الموروثات النقدية التي تلقيناها باعتبارها مسلمات، ثم جعل اهتمامه بالمضمون مقدماً على معيارية الشكل، حتى إن الدائرة تتسع لديه لتشمل الخطاب الشعبي، فمن الممكن أن تتقدم الأمثال الشعبية على الأدب الفصيح عنده إذا تحقق لها عنصر التأثير، واكتسبت تأييداً من الجماهير، فالمعول عليه -عنده- هو قراءة الأنساق، وليس البحث في النص بوصفه بنية لغوية.

ولكن: هل استطاع النقد الثقافي أن يتناسق ويتواءم مع كافة أشكال الخطاب؟

والجواب: لا، لسبب واضح جدًا وهو أن النقد الثقافي لا يهتم بقراءة كافة الأنساق، فقد صرح أصحابه -في الوطن العربي- أن منهجهم لا يعبأ بقراءة النسق المعلن -ولا يقرأ كذلك النص- إن اتفق النسق المعلن مع النسق المضمّر، أي كان نسقًا متوازنًا (جماليًا)، بل يقرأ المضمّر حينما يكون "نقيضًا وناسخًا للمعلن، ولو حدث وصار المضمّر غير مناقض للعنني فسيخرج النص عن مجال النقد الثقافي" (١٧).

صحيح أن النقد الثقافي نقد لساني في المقام الأول، كما أنه له الفضل في كشف بعض عوار النقد الأدبي، وبخاصة في قراءته للمضامين النصية، وتجافيه عن قراءة الأنساق الثقافية المهيمنة، واهتمامه بالشكل على حساب المضمون، لكن تبقى للنقد الثقافي عثراته التي ضيق بها واسعًا، والتي جعلته غير صالح للتعامل مع كافة أنواع الخطاب، من هذه العثرات (١٨):

- ١- البدء من الثقافة للوصول إلى النص.
 - ٢- توقف جهوده عند قراءة الأنساق السلبية، وتجاهل قراءة الأنساق الإيجابية.
 - ٣- الحكم على المنتج الثقافي بناء على رؤية أحادية سلبية.
 - ٤- إهمال القرائن المفسرة لمستويي الجملتين النحوية والأدبية.
 - ٥- التجني على نظرية البلاغة والنقد الأدبي.
- والسؤال الآن: أليس هناك من بديل للنقد الثقافي؟ أعنى نقدًا يهتم بتحليل مضمون الخطاب وقراءة أبعاده دون الاهتمام بنسق على حساب آخر؟ هذا هو ما أبحث عنه في السطور القادمة.

ثانيًا: قراءة المضمون في التراث العربي

ليس ثمة حاجة إلى إثبات أن التراث العربي ما زال -وسيطل- المنبع الثر للأفكار المنضبطة في حيز الدرس اللغوي بكافة مستوياته، هذه حقيقة لا تقبل الجدل، وأزعم أن كثيرًا من المناهج اللغوية الحديثة لها الفضل في طريقة التشكيل وليس التأسيس، وفرق كبير بين الاثنين.

وإذا بحثنا عن قراءة المضمون في التراث العربي فسنجد مظانه تتمثل في: أصول التأويل والمقاصد، وأصول الفقه، والمنطق، وطبقات المعنى عند البلاغيين، ومحاولات التعرض للمضمون في النقد الأدبي. والآن نعرض هذه الفكرة بشيء من التفصيل.

١- مضمون الخطاب وأصول التأويل

وقع خلاف بين المفسرين حول معنى (التفسير) ومعنى (التأويل)، وهل هما شيء واحد أو مختلفان، وقد رجح ابن عاشور أن التأويل ينفرد بأنه يطلق على ما فيه خفاء وإعمال عقل^(١٩). وذهب بعض الباحثين إلى التسوية بينهما فقال: "المعنى والتفسير والتأويل واحد... ولذلك لا معنى من غير غاية أو غرض أو هدف، وهذا يعني ارتباط المعنى برسالة إنسانية، ولهذا عُد المعنى من الفنون الأدبية العالية؛ لأن له ارتباطاً بفكر الإنسان وحضارته وحياته"^(٢٠). ولا شك أن بعض هذا الكلام يحتاج إلى إعادة نظر.

ومن أهم محاولات قراءة المضمون هنا محاولتان، أُصِّل لهما برهان الدين البقاعي، الأولى: محاولة فهم الروابط الدلالية بين أجزاء النص، وهو علم المناسبة، والأخرى: فهم المضمون الكلي للنص، وهو علم المقاصد والغايات، أما الأولى فقد كان محلها كتاب: (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)^(٢١)، وأما الأخرى فقد كان محلها كتاب: (مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور)، وهما من أنفس الكتب التي أُصِّلت لقراءة مضمون الخطاب، وكانت البلاغة أداة من أدوات النظر، وليست هي كل آليات النظر. يقول البقاعي: "فعلم مناسبات القرآن: علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه، وهو سر البلاغة؛ لأدائه إلى تحقيق مطابقة المقال لما اقتضاه الحال، وتتوقف الإجابة فيه على معرفة مقصود السورة، المطلوب ذلك فيها"^(٢٢).

وقد كان منطلق البقاعي الفكري أن "كل سورة لها مقصد واحد يدار عليه أولها وآخرها، ويستدل عليه فيها، فترتب المقدمات الدالة عليه على أتمن وجه، وأبدع نهج، وإذا كان فيها شيء يحتاج إلى دليل، استدل عليه، وهكذا في دليل

الدليل وهلم جرّاء، فإذا وصل الأمر إلى غايته، ختم بما منه كان ابتداءً، ثم انعطف الكلام إليه، وعاد النظر عليه" (٢٣).

ويرى البقاعي أن علم المناسبة يختلف عن علم التفسير، فلكل مرتبته، ولذا يفرق بينهما بقوله: "فلذلك كان هذا العلم في غاية النفاسة، وكانت نسبته من علم التفسير نسبة علم البيان من النحو" (٢٤).

وشبه البقاعي العلاقات الدلالية بين مقاطع السورة بالدوائر المتصلة فقال: "السورة كالشجرة النضيرة العالية... وأفنانها منعطفة إلى تلك المقاطع كالدوائر، وكل دائرة منها لها شعبة متصلة بما قبلها، وشعبة ملتحمة بما بعدها، وآخر السورة قد واصل أولها، كما لاحم انتهاؤها ما بعدها، وعانق ابتداؤها ما قبلها، فصارت كل سورة دائرة كبرى، مشتملة على دوائر الآيات الغر، البديعة النظم، العجيبة الضم، بلين تعاطف أفنانها، وحسن تواصل ثمارها وأغصانها" (٢٥).

ونظرة سريعة في كتابيه المذكورين آنفاً تطلعننا على الترجمة العملية لهذه المنطلقات الفكرية التي أرساها البقاعي في نظريته إلى النص، باعتباره كلاً مركباً من أجزاء، لكل مضمون واحد ينطبع على جميع أجزائه.

وقد تعرض الفراهي الهندي في كتابه (دلائل النظام) إلى هذه الفكرة تحت عنوان "عمود الكلام"، وذكر أنه "جماع مطالب الخطاب، فإليه مجرى الكلام، وهو المحصول والمقصود منه، فليس من أجزائه الترتيبية، ولكنه يسري فيه كالروح والسر، والكلام شرحه وتفصيله، وإنتاجه وتعليقه، وربما يحسن إخفاؤه، فلا يطلع عليه إلا بعد استيفاء الكلام، والتدبر فيه" (٢٦).

وقد حدد بعض الباحثين الفرق بين الموضوعات والمقاصد ببعض الفروق الدقيقة منها:

- أن مقصد السورة "جامع مطالب الخطاب، فهو يمثل الأمور الكلية للسورة.

- أنه الغاية والمغزي الذي تدور عليه السورة.
 - أن المقصد معنى خفي يحتاج إلى تدبر الكلام واستيفائه كله، ووجه كونه معنى خفياً أنه يمثل الروح التي تسري في كيان السورة، فتربط بين أجزائها، وتجعل كل جزء فيها آخذاً بالآخر، في سبيل تحقيق المقصد الأعظم^(٢٧).
- والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: هل العناية الكبرى ينبغي أن تتوجه إلى الوصول إلى المقصد أو الوصول إلى المعنى؟
- والحق أن كليهما مرتبط بالآخر ارتباط الكل بمجموع أجزائه، فلا يمكن الوصول إلى جميع المراد إلا بمعرفة المعاني الناقلة للوصول إلى الغاية، وقد كان اهتمام المناطق بالمعنى سواء قصد المتكلم أو لا، وكثير من المفسرين قد اهتموا بالمقصد، وذكروا أنه معرفة مراد الله تعالى من الخطاب وهو المقدم.
- وهذا يرجح ما ذهب إليه ابن عاشور من أن التأويل يختص بما فيه خفاء وإعمال عقل، إذ "لما كانت الغاية المرجوة من عملية التأويل هي إدراك القصد الحقيقي من الخطاب، وليس الاكتفاء فقط بحل شفرته أو سنننه، فإن التأويل يختلف عن التفسير في إصابة أعماق النص والكشف عن طاقاته، ولهذا تجدنا نستعمل الفعل يعني (to mean) مرادفاً للفعل يقصد (to intend) في أغلب الألسنة الطبيعية، فالمعنى الذي نبحت عنه في طبقات الخطاب وترسباته ليس سوى القصد والغرض الذي من أجله كانت اللغات"^(٢٨).
- ولا شك أن هذه جهود مهمة في التأصيل لتناول مضمون الخطاب وتحليله، وأن النظر إليها باعتبارها قيمة يمكن الاستفادة منها بعد ذلك في تطور نقد مضمون الخطاب، يمثل خطوة مهمة في استلهاام الروافد التراثية، ومحاولة الاستفادة منها في تطور الدرس اللساني الحديث.

٢- المعنى والمضمون عند البلاغيين

في الدرس البياني -أحد فروع البلاغة العربية- عرف علماء البلاغة علم البيان بأنه: "علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"^(٢٩)، وذكروا أن للألفاظ في دلالتها على معانيها ثلاثة أوجه: دلالة

المطابقة، ودلالة التضمنين، ودلالة الالتزام، أما دلالة المطابقة فهي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في اللغة، - (أي الدلالة الوضعية) - كدلالة لفظ (أسد) على الحيوان المفترس. ثم دلالة التضمنين وهي: دلالة اللفظ على جزء معناه الوضعي، كدلالة الأصابع على الأنامل. ثم دلالة الالتزام وهي: دلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الوضعي، لازم له في الذهن لزومًا مبنياً على عرف عام أو عادة مشتهرة، وقد اعتمد البيانون على دلالاتي التضمنين والالتزام^(٣٠)، بما يدل على أن المعنى في الصورة البيانية يستفاد من دلالة النص على اللفظ، فعلاقة اللفظ بالنص من الدوال على فهم المعنى، وحينئذ لا يراد المعنى المباشر وإنما يراد (معنى المعنى).

وقد أشار عبد القاهر إلى معنى المعنى بقوله: "المعنى: المفهوم من ظاهر النص والذي تصل إليه بغير واسطة، ومعنى المعنى: أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"^(٣١)، إذن فهناك مستويان للمعنى في النص، الأول: فهم معنى مباشر من النص، والثاني: فهم معنى يقود إلى معنى آخر هو المقصود، وهو ما أشار إليه عبد القاهر في موضع آخر بقوله: "وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ، حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يُشار بمعانيها إلى معانٍ آخر"^(٣٢).

فالدلالة الأولى تتولد من استعمال اللفظ في بنية لغوية، ثم ما تلبث هذه الدلالة أن تُحكم بعدة قرائن نصية يتولد منها ما يسميه عبد القاهر (معنى المعنى)، و(دلالة الحال)، وهي التي يقتضيها حال الخطاب^(٣٣).

وإذا كان هناك المعنى، ومعنى المعنى، ففهم العلاقة بينهما وما ينشأ عنه من ترتب العلاقات الدلالية بين الصور البيانية بعضها ببعض، وبين الصور وأجزاء النص، لإنتاج دلالة كلية من مجموع أجزاء النص، هو الأفق الجديد الذي ينبغي أن يرتاده علم البيان مستفيداً بمعطيات علم النص، ومناهج تحليل الخطاب، والمبادئ الأساسية التي أرساها البيانون القدماء حينما اهتموا بفكرة وضوح الدلالة.

ومن أنفس الكتب التي ناقشت قضية طبقات المعنى في التراث البلاغي -في العصر الحديث- كتاب الدكتور حسن طبل: (المعنى في البلاغة العربية)، حيث ذكر صاحبه أن مستويات المعنى ما يأتي:

أ- المعاني الإفرادية: وبين أنها "في تصور البلاغيين ليست سوى صور صامتة مجردة، تختزن مع الكلم الدالة عليها في ذهن الفرد أو في باطن المعجم" (٣٤).

ب- معاني النحو: وذكر "أن هذا المصطلح الذي ألح عليه عبد القاهر الجرجاني في تأصيله لنظرية النظم إنما كان يعني ما يسميه علماء اللغة المعاصرون "المعاني الوظيفية" مع فارق واحد هو شمول مصطلح "النحو" في نظره لكثير من المعاني أو الوظائف الصرفية في نظر هؤلاء" (٣٥).

ج- المعنى التركيبي: و"هو الغرض الذي يقصده المتكلم، والذي تفرزه الدلالة التركيبية للكلام، مع إبراز التمايز -في نظر هؤلاء البلاغيين- بين هذا المستوى والمستويين السابقين من المعنى، فعلى الرغم من أنه لا يتحصل إلا نتيجة تلاقي هذين المستويين (الإفرادي والنحوي) من المعنى فإنه ليس حاصل جمعهما، بل إن التمايز بينه وبين هذين المستويين كان واضحاً في وعي هؤلاء بأنه لا ينتمي كما ينتميان إلى ما يسمى في علم اللغة المعاصر (اللغة) بل إلى (الكلام).. وأهم خصائص هذا المستوى: العلاقة الإسنادية - الفائدة- القصد" (٣٦).

ثم ناقش هذا الكتاب صورة الدلالة على الغرض، وضبط التمييز بين صورتين من صور الدلالة "أطال البلاغيون التوقف إزاءهما والمقارنة بين طبيعة المعنى فيهما- هاتان الصورتان هما: الصورة النمطية، والصورة الفنية" (٣٧).

أما الصورة الأولى (النمطية): "فتمثل أدنى درجات الدلالة على الغرض... وتمثل المقابل النمطي الذي تقاس إليه الصورة الفنية، كي يتجلى في ضوء هذا المقياس مدى حفول الأخير دونها بثناء دلالي هو سر فنيته في نظر البلاغيين... ومن أهم خصائص الصورة النمطية: المحافظة على وضعية الدلالة

الإفرادية للكلم (الحقيقة اللغوية)، والوقوف عند مستوى الصحة النحوية في التركيب الذي يفرضه نظام اللغة، والتزام النمط المثالي للإسناد (الحقيقة العقلية)"^(٣٨).

وأما الصورة الأخرى (الفنية): فهي التي تجلي وعي البلاغيين "بأن في تلك الصورة مستوى من المعنى تتسع دائرته عن (أصل المعنى) أو مجرد الغرض الذي تقتصر عليه دلالة الصورة النمطية عليه"^(٣٩).

والعلاقة بين المعنى الفني- بهذا التصور- والصورة هي علاقة تجسد وامتزاج بحيث لا يتصور الفصل بينهما، ومن هنا كانت المعايير التي اصطنعها هؤلاء البلاغيون لفنية تلك الصورة هي -في الوقت نفسه- الوسائل الفنية لتشكيل هذا المعنى... وقد توقف الباحث في هذا الصدد إزاء معايير ثلاثة، كانت في عمومها مقابلات لخصائص الصورة النمطية السابقة. تلك المعايير هي: الانحراف..التخير النحوي..مطابقة مقتضى الحال"^(٤٠).

ومما تجدر الإشارة إليه ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن المقاصد التي تنتجها البلاغة تأتي "مما تتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهى، أما المقاصد التي لا تتعلق بالوضع فإنها تتعلق بالسياق والنسق، وما ينتج عن ذلك من معان جديدة، فيها زيادة وتفاوت عن وضعها الذي كانت فيه، وبذا تتنوع الأغراض والمعاني، ولا تقف عند حد، وهذا مرتبط بغاية المتفنن، وقبول المتلقي، وماثيره في نفسه تلك المعاني في تراكيبها المختلفة"^(٤١).

نخلص إذاً إلى أن البلاغيين كانوا على وعي بمستويات المعنى وصوره، لكن يبقى السؤال الذي أشار إليه الدكتور تمام حسان: لماذا "لم تقم البلاغة في أية مرحلة من مراحل تاريخها الطويل بدور المنهج النقدي الأدبي المتكامل؟"^(٤٢) وناقش ذلك بأن شكلية الدراسة طغت على مباحث البلاغة كما طغت من قبلها على مباحث النحو، "فإذا فهمنا من كلمة (صناعة) الدراسة الشكلية التي تعنى بأشكال المباني المختلفة للمعاني فلا بد من الاعتراف بأن علوم البلاغة كلها...دراسة شكلية، ومن ثم تكون البلاغة صناعة، كما أن النحو

صناعة... لذا لم تتخط النقد الشكلي إلى نقد المضمون إلا مع الكثير من القصور حتى على مستوى فهم القدماء أنفسهم لفكرة النقد^(٤٣).

لكن بدء الانتقال من الشكلية (الصناعة) إلى (المضمون) جاء ربما من أن البلاغيين "فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها، وأن هذه الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها (مقامًا)...ومن عباراتهم الشهيرة في هذا الصدد قولهم: (لكل كلمة مع صاحبها مقام)، وبهذا المعنى يصبح للعلم الجديد الذي يأتي من امتزاج النحو والمعاني مضمون^(٤٤). إن البلاغة العربية تقوم في أصلها على اعتبار (البنية المثالية) وهي بنية من الممكن الانزياح عنها من قبل المبدع إلى بنية أخرى فيها كسر لفكرة الالتزام، وقد تناول البلاغيون قديمًا وحديثًا هذا التحول في ضوء المعنى الجزئي، فينظر إلى العدول عن بنية كذا إلى كذا لمعنى مائل في الجملة متعلق بالسياق، ويذكر بعض الباحثين أن "ظاهرة الانحراف عن المثال في كل صورها كانت المحور الذي دارت حوله كل المباحث الأساسية التي تشكل صلب النظرية العربية في اللغة الأدبية"^(٤٥).

ولم يتهياً للدرس البلاغي جملةً من يتناوله من منظور آخر غير المنظور المعياري الجمالي، أو التعليمي المنتهي عند حد القاعدة والمثال، اللهم باستثناء بعض الآراء المتفرقة قديمًا وحديثًا، كالمناهج اللسانية الحديثة التي تنطلق أيضًا من منظور لغوي، مثل الأسلوبية والبلاغة الجديدة.

إننا بحاجة إلى أن نقرأ مباحث البلاغة العربية قراءة أخرى؛ لنقف على المحاور الثقافية التي تثيرها البلاغة العربية بقوالبها الخاصة، تلك القوالب التي ارتقت بمغزاها وقالبها معًا من كونها نمطًا عاديًا إلى كونها نمطًا معياريًا يجب تمثله واحتداؤه، ونحن لم نعبر بعد إلى فهم القيمة السقوية الساكنة في الخطاب من خلال قراءة معطيات البلاغة.

٣- مضمون الخطاب عند الأصوليين

غير خاف على الباحث في أصول الفقه أن اللغة وألفاظها ودلالاتها من أهم مباحث هذا العلم؛ لما في اللغة من ظاهر وباطن، أو على حد تعبير التوليدية التحويلية (البنية السطحية والبنية العميقة)^(٤٦)، والأصولي في حاجة لمعرفة هذه المباحث وفهمها حتى يتسنى له استنباط الحكم على الوجه المراد. ومن هذا المنطلق ينص أبو حامد الغزالي على أن: "وجه استمداده {أصول الفقه} من اللغة كون الأصولي مدفوعاً إلى الكلام في فحوى الخطاب، وتأويل أخبار الرسول -عليه الصلاة والسلام- ونصوص الكتاب، ومقصوده معرفة الأدلة القطعية المنصوبة على الأحكام التكليفية وأخبار الآحاد. ومسالك العبر والمقاييس المستثارة بطرق الاجتهاد ليس من الأصول، فإنها مظنونيات بجانب أخذها مأخذ القطعيات، ولكن افتقر الأصولي إلى ذكرها لتبين الصحيح من الفاسد، والمستند من الحائد، ولأن الترجمات من مغمضات علم الأصول، ولا سبيل إليها إلا بيان المراتب والدرجات"^(٤٧).

وقد تناول الأصوليون اللغة من لدن الوضع ثم الاشتقاق ثم دلالة الألفاظ على معانيها إلى القرائن العقلية -خارج اللغة- التي يستدل بها على توجيه معنى النص، والغافل عن هذه الجهود الضخمة في التراث العربي للأصوليين غافل عن كثير من الأسس المنضبطة في تلقي المضمون وتحليله. وأهم ما يمكن أن نتوقف عنده الآن من هذا الكم المعرفي المهم لدى الأصوليين مبحثان: مبحث المنطوق والمفهوم، ومبحث البيان والمبين. وذلك على النحو الآتي:

• مبحث المنطوق والمفهوم

عالج الأصوليون في هذا المبحث ما يتعلق بالخطاب من فحوى، وقد عرفوا المفهوم بقولهم: "بيان حكم المسكوت بدلالة لفظ المنطوق، وسمي مفهوماً لا لأنه مفهم غيره، إذ المنطوق أيضاً مفهم، بل لأنه مفهم مجرد لا يستند إلى منطوق، فلما فهم من غير تصريح بالتعبير عنه سمي مفهوماً"^(٤٨).

واجتهد المروزي في بيان منتج الخطاب وما يراد منه فقال: "اعلم أن أصحابنا أوردوا أنه على ثلاثة أنحاء: فحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ومفهوم الخطاب، وبعضهم ضم إليها قسمًا رابعًا وهو دليل الخطاب، وفرقوا بين دليل الخطاب ومفهوم الخطاب. فأما فحوى الخطاب ما عرف به غيره على وجه البينة وطريق الأولى، مثل قوله تعالى: "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا" [الاسراء: ٢٣]... وقد سمى الشافعي رحمه الله هذا قياسًا جليًا... وأما لحن الخطاب فقد قيل: ما أضمر في أثناء اللفظ. وقيل: لحن الخطاب ما يدل على مثله، والفحوى ما دل على ما هو أقوى منه. وأما مفهوم الخطاب فما عرف من اللفظ بنوع نظر، وقيل: ما دل عليه اللفظ بالنظر في معناه... والجملة أن فحوى الخطاب، ولحن الخطاب، ودليل الخطاب أدلة يستخرج بها ما اقتضته ألفاظ الشارع من الأحكام" (٤٩).

وفي تنقيبي عن مضمون الخطاب عند الأصوليين استنبطت أن هناك مستويات متعددة للمضمون عندهم من جهة النص عليه وكذا من جهة إرادته، منها:

- ما نُصَّ عليه وهو مراد، أي أنه مشار إليه، والسياق له.
- ما لم ينص عليه وهو مراد، أي أنه ليس مشارًا إليه باللفظ لكن السياق يقصد إليه موافقة أو مخالفة؛ لكون العمل مترتبًا على فهمه.
- ما لم ينص عليه وهو غير مراد، أي أنه ليس مشارًا إليه باللفظ ولا أن السياق له، لكونه لا يترتب عليه حكم وإن ترتب عليه معرفة.

فمما نص عليه وهو مراد (دلالة المنطوق)، وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق، وهو نوعان: الصريح وغير الصريح، فالصريح منه دلالة الوضع ودلالة التضمن، وغير الصريح دلالة الالتزام، ومنه إشارة النص، واقتضاؤه، وإيماؤه.

وما لم ينص عليه وهو مراد (دلالة المفهوم)، وهو ما دل عليه اللفظ لا محل النطق، وهو نوعان: مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة. فمفهوم الموافقة أن

يكون المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق، ومفهوم المخالفة أن يكون المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق، وهو ما يسمى عند الأصوليين دليل الخطاب.

وما لم ينص عليه وهو غير مراد (دلالة الإشارة)، "وجعل ابن الحاجب دلالة الإشارة أن لا يقصد وهو في محل النطق، ومثلها الحنفية بقوله تعالى: "للفقراء المهاجرين" (الحشر: ٨)، فإنه يدل على أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالاستيلاء عليها بطريق الإشارة إليه، أي بطريق التبعية من غير قصد إلى بيانه؛ إذ الآية سقت لبيان استحقاقهم سهماً من الغنيمة، لا لبيان أن الكفار يملكون أموال المسلمين بالاستيلاء"^(٥٠). فالدلالة المذكورة غير مصرح بها، والسياق ليس لها، فلا ينبني عليها عمل، لكن تحصل إشارة تحيل إلى معرفة تدرك بالنظر والتأمل.

• بحث البيان والمبين

قال الزركشي في تعريفه للبيان عند الأصوليين: "يطلق على الدال على المراد بخطاب ثم يستقل بإفادته، ويطلق ويراد به الدليل على المراد، ويطلق على فعل المبين"^(٥١). وقال الشافعي في الرسالة: "البيان اسم جامع لمعان متفقة الأصول متشعبة الفروع، فأقل ما في تلك المعاني المتشعبة أنه بيان لمن خوطب بها ممن نزل القرآن بلسانه، متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيد بيان من بعض، ومختلفة عند من يجهل لسان العرب"^(٥٢).

وتعقبه القاضي أبو الطيب فقال: "وإنما قصد به أن البيان اسم عام جامع لأنواع مختلفة من البيان، وهي متفقة في أن اسم البيان يقع عليها، ومختلفة في مراتبها، فبعضها أجلى وأبين من بعض، لأن منه ما يدرك معناه من غير تدبر وتفكر، ومنه ما يحتاج إلى دليل، ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: "إن من البيان لسحراً"، فأخبر أن بعض البيان أبلغ من بعض، وهذا كالخطاب بالنص والعموم والظاهر، ودليل الخطاب، ونحوه، فجميع ذلك بيان وإن اختلفت مراتبها فيه"^(٥٣).

إذاً فالبيان هنا ليس بالمعنى الحاصل عند متأخري البلاغيين، الذي هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة، وإنما هو ما يحصل به التواصل بين المرسل والمتلقي من دوال لغوية، بعضها يرقى إلى درجة الوضوح، وبعضها يحتاج إلى قرائن مفسرة، وكلها جزئيات مكونة لما في النص من مضمون كلي مراد.

فهذه الأصول المجتمعة والفروع المتشعبة بيان تحمله رسالة أو خطاب نحو سامع، بينه وبين مرسله قدر مشترك من الأفكار والمعلومات يضمن حصول الفهم والإفهام بينهما، وقد استثمر الإمام الشافعي أساليب التعبير وطرائقه في اللغة العربية لدراسة مفهوم (البيان) في القرآن الكريم، ووضع قوانينه وتفسيره، وتحديد مستوياته ودرجاته^(٥٤).

ولذا يُلَمَح من كلام الشافعي عن البيان أن الخطاب العربي بوصفه خطاباً تواصلياً يعد خطاباً مفتوحاً قابلاً لتعدد القراءات ووجهات النظر، غير أن هذه القراءات فيها ما يجب أن يتفق عليه، وهذا هو ما ينضوي تحت مصطلح (الأصول)، وفيها ما يدخل تحت مسمى (الفروع)، ومن هنا نفهم استعماله لمصطلحي الأصول والفروع، "وبذلك لا يكون الاختلاف أو التعدد في الأصول، وإنما يكون في الفروع، ويكون التأويل تبعاً لذلك عامل إثراء وتنوع وتجدد في القراءة بما يحقق عامل التوحيد"^(٥٥).

نستطيع من هذا العرض السابق أن نقول: إن البحث عن مضمون الخطاب كان حاضراً في تراثنا العربي، وقد اختلفت منطلقاته التي خرج منها على النحو الآتي:

أولاً: إن البحث عن المقاصد في علم التأويل يؤول إلى فكرة مهمة هي: (رصد حركة المضمون).

ثانياً: إن البلاغة العربية تنطلق من كونها تبحث عن المعنى الكلي الذي هو كلُّ (نَظْم) مركب من عدة أجزاء، منها الحقيقي والمجازي، والمباشر وغير المباشر... الخ؛ وكل ذلك لإدراك مدى التناسب بين القلب الذي صيغ فيه

المعني الكلي بجزئياته، والمقام. ومرد ذلك إلى (التوصيف والتفسير لكيفيات تركيب النظم، وعلاقته بالمقام والأحوال).

ثالثاً: أما أصول الفقه فينطلق من أهمية البحث عن كل الوجوه الممكنة لفهم البنية العميقة -بالإضافة إلى البنية السطحية- سواء ترتب عليها عمل أم مجرد معرفة تحصل بالإشارة البعيدة التي تدرك بالتأمل وطول النظر. وكل ذلك للوصول إلى المراد من النص، لينبني عليه الأصولي بعد ذلك الحكم والنتيجة، ويمكن توصيف هذا بـ(تحديد مركزية المدلول في النص).

رابعاً: إذا أخذنا في الحسبان هذه الملامح الثلاثة مجتمعة:

■ (رصد حركة المدلول في النص)

■ (التوصيف والتفسير لكيفيات تركيب النظم، وعلاقته بالمقام والأحوال)

■ (تحديد مركزية المدلول في النص)

فإنه من الممكن بعد ذلك أن نفيد من هذه الملامح -إذا ما غدت منهجاً متضاماً يبحث في مضمون الخطاب- لنكون من خلالها وجهة نظر نقدية متكاملة، تخرج لنا بعد ذلك منهجاً قرائياً رائعاً.

ثالثاً: قراءة المضمون في اللسانيات الحديثة

عرف الدكتور نعمان أبو قرّة مصطلح اللسانيات الحديثة بقوله: "علم يدرس اللغة (الطبيعية والاصطناعية) دراسة علمية تقوم على الوصف، ومعاينة الوقائع، بعيداً عن النزعة التعليمية والأحكام المعيارية"^(٥٦). ويذكر أن الذي جعلها علماً حديثاً هو إخضاع الظواهر اللغوية لمناهج البحث العلمي بعيداً عن الذاتية^(٥٧). ومن أهم المناهج اللسانية المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي.

أما موضوع اللسانيات فهو (شكل المحتوى)، و(شكل التعبير)، وللتعرف على هذين المصطلحين يلزمنا أن نعرف اثنين من أشهر رواد المدرسة الغلوسيماتيكية، وهما اللسانيان: فيكو برونдал، ولويس يلمسليف، فقد "تنوع التحليل اللغوي في هذه المدرسة -بالإضافة إلى ما جاء عند دي سوسير- بالنظر إلى التعبير والمعنى في مستويات عدة، حيث ينتج من ربط الشكل بالمحتوى أو بالمادة أربعة مستويات:

- جوهر المحتوى
- شكل المحتوى
- جوهر التعبير
- شكل التعبير

ويمثل جوهر التعبير الجانب المادي الخالص... أما شكل التعبير فهو الجانب التنظيمي للمادة... أو هو الإمكانيات المتاحة التي تتحقق من تنظيم جوهر التعبير... ويمثل شكل المحتوى المعنى أو المضمون... ويعني جوهر المحتوى الأفكار قبل أن تتحقق^(٥٨).

فالفرق بين شكل المحتوى وجوهر المحتوى هو الفرق بين المعنى المجرد والمعنى الفني في النقد الأدبي، فالمعنى المجرد (جوهر المحتوى) يكون ماثلاً بالذهن قبل مثوله كائنًا حيًا في نص ما، أي يتحول من التجريد إلى التحقيق (شكل المحتوى).

وسأتوقف عند أهم الاتجاهات التي عنيت بالمضمون، ويمكن أن نأخذ منها معالم متضافرة لتكوّن معًا آلية محكمة في تحليل المضمون بعد ذلك.

١- مضمون الخطاب في علم النص

ظهرت اللسانيات النصية في النصف الثاني من القرن العشرين، لتؤكد فكرة شمولية التناول، فبدأت بتجاوز الوقوف عند حد الجملة والعلاقة بين أجزاء الجملة الواحدة إلى الاهتمام بدراسة النص والعلاقة بين الجمل المتعددة^(٥٩)، ثم حددت للبحث اللساني أطراً عامة يتوجب على من يبحث في اللسانيات أن يكون على دُكُرٍ منها، مثل البحث في أدوات النص السابقة (اللفظية) والحابكة (المعنوية) المؤدية إلى ترابطه، وكذلك ما يحيط به من علاقات اتصالية واجتماعية.

وقد اعتَمَدَت اللسانيات النصية الحَبَكَ، أو التماسك المعنوي، عنصرًا أساسيًا في الربط النصي، وانتهت إلى أنَّ عنصرَ الحَبَكِ يهتمُّ برصدِ ترابطِ النصِّ من جهةِ المعنى، ومن ثَمَّ قامت برصدِ العلاقاتِ التي تؤدي إلى التماسك

المعنوي^(٦٠)، فأولت علاقات العموم والخصوص، والسبب والمسبب، والمجمل والمفصل، وكل ما من شأنه تحقيق الربط المعنوي بين الجمل أولاً، ثم أجزاء النص ثانياً، العناية والاهتمام.

وإذا كان النص "تكويناً بسيطاً من الجمل تنشأ بينها علاقة تماسك"^(٦١)، فإن الحبك هو أحد وسائل تماسكه، وهو يختص بالبحث عن الاستمرارية الدلالية، ولذا كان المعيار الثاني من معايير النصية عند ديوجراند ودريسلر. ويقوم البحث في وسائل التماسك المعنوي على ثلاث ركائز أساسية هي:

- الربط الدلالي بين القضايا .

- معرفة الفكرة الأساسية .

- كيفية تنظيم المعلومات في النص^(٦٢).

وكل هذا يمكن أن يشكل اهتماماً بالترابط المعنوي المؤدي إلى ترابط النص؛ لينتج بعد ذلك فهماً للبنية المعنوية الكلية التي نسجت عليها خيوط النص في معيارين من أهم معايير تماسكه في علم النص، وهما السبك والحبك.

إذا فالمنجز الذي يمكن أن يشار إليه في هذا الصدد، وهو المستفاد من معطيات اللسانيات النصية هو البحث عن نظامية انتقال المعنى داخل النص، وذلك على مستويين: السبك وهو المهتم بانتظام العلاقات اللغوية. والحبك - وهو المهم - المهتم بانتظام العلاقات الدلالية في تناسق وانسجام.

٢- مضمون الخطاب في التداولية

رجع المعنى إلى دائرة البحث اللساني التداولي بعد رحلة مع البنيوية وأفكارها المنكفئة على الذات، لتتسع له دائرة التأويل من كل حذب وصوب، فلقد أخذت التداولية على عاتقها توسيع الأفق والمجال، ليتحرك المعنى ومعه مقاصد النص في دائرة مفتوحة على غيرها.

وقد أشرت في أول البحث إلى أن التداولية "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه... والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب"^(٦٣)، ومن ثم فهي تهتم بفكرة التداول، والمقصدية من وراء إنشاء الخطاب، ورصد الأهداف التي من أجلها كان.

وقد عرفها آخرون بأنها "حقل لساني يهتم بالبعد الاستعمالي أو الإنجازي للكلام، ويأخذ بعين الاعتبار المتكلم والسياق، وإذا كان التركيب يبحث العلاقة بين الدوال فيما بينها، والدلالة تبحث العلاقة بين الدوال ومراجعها، فإن التداوليات تبحث العلاقة بين الدوال ومستعملها"^(٦٤).

إذاً فللتداولية عدة مفاهيم إجرائية، "يكاد يتفق الباحثون على أن أهمها أربعة مفاهيم: أفعال الكلام، ومتضمنات القول، والاستلزام الحوارية، والإشارات، هذا بالإضافة لجوانب وإجراءات أخرى تعد من صميم البحث التداولي، مثل: نظرية الملاءمة، والقصدية، والسياق، والحجاج"^(٦٥).

ومن ثم، أعادت التداولية للبحث اللساني العمل على انتقال المضامين الخطابية من حيز الباطن والتأويل -الذي يند عن إدراك القصدية خارج النص كما في البنيوية- إلى إمكانية القراءة الآخذة بكل القرائن المفسرة. وإذا كانت التداولية تعول على السياق في التحليل فقد رصد الباحثون أنواعاً شتى من السياقات منها^(٦٦):

- "السياق النصي: وهو سياق القرائن أو ما سمي بنحو النص.
- السياق الوجودي: وهو إدراك أن عناصر التخاطب (المرسل - المرسل إليه - الموقع الزماني والمكاني) ذات أبعاد تأويلية .
- السياق المقامي: وهو يمثل العنصر الثقافي الاجتماعي المحيط بالنص.
- سياق الفعل: وهو صورة الأفعال اللغوية وتفاعل الأطراف بما يأذن بميلاد سياق تواصل.
- السياق النفسي: ويقصد به تحول المقاصد والرغبات إلى حالات ذهنية مسؤولة عن ماهية الفعل وصورة التفاعل".

وتتعلق هذه السياقات فيما بينها لتسهيل قراءة مضمون الخطاب على المستوى التداولي، وتسهيل قراءة المضامين والمواقف التواصلية، "وليست معرفة المراد سوى معرفة القصد والمقصد، وهذه المعرفة من جملة ما تتقناه الدراسات التداولية، وتغياه وتفتش عليه من خلال قوانين ومساطر يستدل فيها

من خلال المنطوق على المفهوم، ومن خلال الصريح على المضمّر، ومن خلال الظاهر على المستتر^(٦٧).

٣- مضمون الخطاب والنقد الثقافي

سبقت الإشارة إلى أن النقد الثقافي اضطلع بعبء قراءة المضمون وتحليله، وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الإضافات التي اعتمدها النقد الثقافي بوصفها أدوات للنظر وتحليل المضمون، وهي إضافات فكرية مهمة في عالم النقد عامة، ونقد المضمون خاصة، من هذه الإضافات المهمة التي أرسها في تناول مضمون الخطاب ما يأتي:

أ- إضافة العنصر السابع

ذكر رومان جاكسون أن عناصر العلمية الأدبية ستة عناصر هي: (المرسل - المرسل إليه - الرسالة - أداة الاتصال - السياق - الشفرة) ، وأضاف النقد الثقافي (العنصر السابع) وهو ما سماه: العنصر النسقي ، ووظيفته: "كشف البعد النسقي في الخطاب ، وفي الرسالة اللغوية"^(٦٨).

ب- الحاجة إلى فهم الدلالة النسقية

المنطلق في تحديد معالمها التمييز بين داليتين: الصريحة، والضمنية، فالصریحة تكون في الوعي المباشر، والضمنية تكون في الوعي النقدي، "أما الدلالة النسقية فهي في المضمّر وليست في الوعي، وتحتاج إلى أدوات نقدية مدققة، تأخذ بمبدأ النقد الثقافي لكي تكتشفها، ولكي تكتمل منظومة النظر والإجراء"^(٦٩).

ج- من المجاز البلاغي إلى المجاز الكلي

بحث المجاز من أهم مباحث البلاغة العربية، وهو مبحث عقلي ولغوي، يعنى بنقل الألفاظ والتراكيب من المعنى التبادري إلى حيز دلالي جديد، لكن النقد الثقافي يرى أن هذه النتائج لم تعد كافية في تحليل الخطاب، فهو "لا يتعامل مع جمل نحوية ولا جمل أدبية فحسب، وإنما يسعى إلى كشف الجملة الثقافية، وهذا معناه الحاجة إلى كشف مجازات اللغة الكبرى والمضمرة، فمع

كل خطاب لغوي هناك مضمّر نسقي يتوسل بالمجازية والتعبير المجازي، ليؤسس عبره قيمة دلالية غير واضحة المعالم، ويحتاج كشفها إلى حفر في أعماق التكوين النسقي للغة، وما تفعله ذهنيًا في مستخدميها، والمجاز الكلي هو الجانب الذي يمثل قناعًا تتقنع به اللغة لتمرر أنساقها الثقافية دون وعي منا^(٧٠). فمفهوم هذا الاتجاه ينطلق من "أن المجاز قيمة ثقافية، وليس قيمة بلاغية/جمالية"^(٧١).

إنه ينظر إلى فكرة الازدواجية الحاصلة في المجاز (المعنى الوضعي - المعنى المجازي) وأيضًا ينظر في التورية إلى (المعنى القريب - المعنى البعيد) ليؤسس فكرة الازدواجية النسقية (النسق المعلن - النسق المضمّر)، ويضفي هذه الازدواجية على مبحثي المجاز والتورية.

"وكما أثبت مفهوم المجاز قدرة فائقة في كشف التحولات الدلالية على مستوى المفردة والجملة، فإن توسيع المفهوم سيساعدنا على كشف الازدواج الدلالي الأخطر، ذلك الازدواج الذي يتلبث الخطاب الثقافي ببعده الكلي الجمعي"^(٧٢).

إن النقد الثقافي لا يعول على البعد اللغوي للمجاز، وإنما يعول على "البعد الذي يمس المضمّر الدلالي للخطاب، هذا المضمّر الفاعل والمحرك الخفي الذي يتحكم في كافة علاقاتنا مع أفعال التعبير وحالات التفاعل، وبالتالي فإنه يدير أفعالنا ذاتها، ويوجه سلوكياتنا العقلية والذوقية"^(٧٣).

د- إضافة الجملة الثالثة

أعني بها ما سماه أصحاب النقد الثقافي بـ(الجملة الثقافية)، وهي ثالث أنواع الجمل عندهم بعد ذكرهم الجملتين: (النحوية)، و(الأدبية)، يعرفها الغدامي بأنها "حصيلة الناتج الدلالي للمعطى النسقي، وكشفها يأتي عبر العنصر النسقي في الرسالة، ثم عبر تصور مقولة الدلالة النسقية، وهذه الدلالة سوف تتجلى وتتمثل عبر الجملة الثقافية، وهي ليست عددًا كمّيًا؛ إذ قد نجد جملة ثقافية واحدة في مقابل ألف جملة نحوية، أي أن الجملة الثقافية هي دلالة اكتنازية وتعبير مكثف"^(٧٤).

على هذا النحو مضى النقد الثقافي يضيء لنا طريقاً جديداً في تناول، وأستطيع أن أقول إنه من الممكن أن نتفق مع أصول هذه الأفكار المهمة، وأزعم أن لها دوراً كبيراً في قراءة مضمون الخطاب، وإن كنا لا نتفق مع بعض النتائج التي توصل إليها النقد الثقافي من إجراء هذه الآليات، لأنها وإن كانت منضبطة في المساحة النظرية فهي غير منضبطة في الإجراء، وقد تؤدي إلى نتائج متناقضة جداً في تحليل الخطاب، فما يراه النقد الثقافي نسقاً سلبياً، قد يكون لدى آخرين نسقاً بنياً على المبالغة عند المنشئ وفهم المتلقي. ثم تأتي عملية التلقي نفسها لتكون أداة في اختلاف تأويل المضمون بسبب اختلاف الثقافة والنشأة، فما يراه النقد الثقافي الآن مبعث ذم وقبح، قد كان في زمان ما ومكان ما مبعث فخر ومدح، وبذا تتعدد وجهات النظر في التحليل والتأويل.

نخلص من كل هذا إلى ما يلي:

أولاً: أن حبك المعنى في الدراسات النصية يؤول إلى فكرة مهمة ألا وهي (ترابط انتقالات المضمون داخل النص).

ثانياً: أن التداولية تؤكد على فكرة ربط المضمون بكل ما حوله من عناصر لغوية وغير لغوية، ويمكن أن نوصف وظيفتها بأنها (تعمل على انتقال المضمون من عمق التأويل إلى إمكانية التفسير الإشاري).

ثالثاً: أن أهم ما أضافه النقد الثقافي إلى التحليل النقدي هو (سبر أغوار الدلالة النسقية)، وذلك من خلال تحديد عدة آليات نظرية تمثلت في العنصر السابع، والمجاز الكلي، والجملة الثقافية... الخ.

وبضم ما تم استنباطه من قراءة المضمون في بعض جوانب التراث العربي إلى ما تم استنباطه من بعض مناهج البحث اللساني، يمكن أن نضفر خيوط منهج جديد، بآلية تفكير أكثر عمقاً وثراءً وإصابةً في تحليل مضمون الخطاب.

الغاية وأهم النتائج

- بعد هذا التطواف في بعض زوايا التراث العربي واللسانيات الحديثة بحثاً عن ملامح رؤية منهجية جديدة في تطوير نقد مضمون الخطاب، يمكن أن نرصد ثلاث نتائج كلية، وأخرى تفصيلية، أما الإجمالية فهي كما يأتي:
- التأكيد على حاجة المتلقي العربي إلى أن نقدم له قراءة عميقة لمضمون الخطاب، تكون في نطاق القصيدة، وتنأى به عن التأويلات الفاسدة، فتصب في حيز التلقي ضمن إطار المقبولة.
 - في التراث العربي نظريات ومناهج مهمة في قراءة مضامين الخطاب، وهي ذات شرعية وقداسة لدى المتلقي العربي إن ساء ظنه بالمناهج الغربية، فلم لا نستثمر تلك الطاقة الإيجابية في الربط بين معطيات التراث ومعطيات المناهج اللسانية الحديثة.
 - قدمت بعض المناهج اللسانية نظريات جديدة بالتقدير، لنا أن نستفيد بما أنجزتها من منتج معرفي، ونستبدلها بما نتعثر به في المنجز النقدي من قراءات بعيدة لمضمون الخطاب، ونعاملها كما نعامل المناهج التراثية، نقبلها ونطور فيها بما يتواءم مع معطيات السياق الزمني والثقافي.
 - أما النتائج التفصيلية فهي ما حاولت الدراسة رصده من ملامح قراءة المضمون بين التراث العربي واللسانيات الحديثة، فقد تعرضت في التراث العربي لثلاثة علوم هي: التأويل، والبلاغة، وأصول الفقه. أما في اللسانيات الحديثة فقد تعرضت أيضاً لثلاثة مناهج هي: اللسانيات النصية، والتداولية، والنقد الثقافي، وانتهت إلى ما يأتي:
 - أن (رَصد حركة المدلول في النص) هو من أهم المنجزات النقدية التي أمدنا بها علم التأويل والبحث عن المقاصد، فإذا التقى هذا المنجز بما أثمرته اللسانيات النصية في هذه النقطة وهو (ترابط انتقالات المضمون داخل النص) فإن ذلك بمنزلة تضافر القرائن في القراءة والتحليل.

- أن (التوصيف والتفسير لكيفيات تركيب النظم، وعلاقته بالمقام والأحوال) هي أهم المنجزات العلمية التي أمدنا بها علم البلاغة، فإذا ربطناه بـ (العمل على انتقال المضمون من عمق التأويل إلى إمكانية التفسير الإشاري)، وهو من أهم المنجزات التي أفدناها من التداولية، فإننا بهذا نمهد لتحليل الخطاب من زاوية مهمة تعباً بالنظم والمضمون معاً.

- أن (تحديد مركزية المدلول في النص) هو من أهم المنجزات الفكرية التي أمدنا بها علم أصول الفقه، فإذا ضممنا إليه منهجاً يقرأ روح النص، فأفدنا من (سبر أغوار الدلالة النسقية)، وهو أهم ما دلنا عليه المنهج النقدي الثقافي، فإننا بذلك نعمق من آلية قراءة مضمون الخطاب.

ولعله إن اتسعت الدائرة وتشابكت؛ لتضم دوائر علوم أخرى تراثية، وما يناظرها من مناهج لسانية، أن تتسع دائرة المنجزات الفكرية والعلمية التي نفيدها، لنوظفها بعد ذلك في إنتاج آليات أخرى في قراءة مضمون الخطاب.

المصادر والمراجع

١. إيجلتون، تيري، مقدمة في النظرية الأدبية، ترجمة إبراهيم جاسم العلي، دار الشئون الثقافية - بغداد - ١٩٩٢م.
٢. إيفانكوس، خوسيه ماريا، نظرية اللغة الأدبية، ترجمة/ حامد أبو أحمد، ط/ دار غريب - القاهرة، ١٩٩٢م.
٣. بحيري، سعيد، مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هاينه، ط/ مكتبة زهراء الشرق - الأولى ٢٠٠٤م.
٤. البقاعي، برهان الدين، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، تحقيق/ عبد السميع حسنين، ط/ مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥. البقاعي، برهان الدين، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط/ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة. (د.ت).
٦. الجرجاني، عبد القاهر دلائل الإعجاز، تحقيق الأستاذ محمود شاكر، طبعة الخانجي، ٢٠٠٤م.
٧. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط/عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٨. ديوجراند، روبرت، وولفغانغ دريسلر، إلهام أبو غزالة، وعلى خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص، مطبعة دار الكاتب - الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٩. راضي، عبد الحكيم، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠م.
١٠. الربيع، محمد، علم مقاصد السور، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى ١٤٢٣، ٢٠١١م.
١١. الزركشي، بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، ط/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٢. الزناد، الأزهر، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، ط/ المركز الثقافي العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
١٣. السايح، مديحة، المنهج الأسلوبي في النقد الأدبي في مصر، ط/هيئة قصور الثقافة، القاهرة، سلسلة كتابات نقدية، ٢٠٠٣.
١٤. سليمان، فتح الله، الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٥. سمير، حميد، النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٥م.
١٦. السيد، شفيع، الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، ط/مكتبة الآداب - القاهرة، الثانية ٢٠٠٩م.

١٧. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق/ أحمد شاكر، ط/ دار الكتب العلمية- بيروت.
١٨. شبل، عزة، علم لغة النص النظرية والتطبيق، بتقديم: سليمان العطار، ط/ مكتبة الآداب- الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص ١٨٧.
١٩. صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ط/ دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٢٠. طبل، حسن، المعنى في البلاغة العربية، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢١. ابن عاشور، الطاهر التحرير والتنوير، ط/ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
٢٢. العمري، محمد، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، ط/ دار إفريقيا الشرق- ٢٠٠٥م
٢٣. أبو علي، محمد بركات، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ط/ دار البشير، عمّان- الأردن، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨.
٢٤. عياد، شكري، اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي، انترناشونال برس- القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
٢٥. الغذامي، عبد الله، النقد الثقافي قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ط/ المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- المغرب- الثالثة ٢٠٠٥.
٢٦. الغذامي، عبد الله، وعبد النبي اصطيف، نقد ثقافي أم نقد أدبي، بحث بعنوان: (موت النقد الأدبي)، للغذامي، ط/ دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٢٧. الغزالي، أبو حامد، المنحول من تعليقات الأصول، حققه وعلق عليه/ محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان - دار الفكر دمشق - سورية - الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨. الفراهي، عبد الحميد الهندي،

- دلائل النظام، عبد الحميد الفراهي الهندي، ط/ المطبعة المحمدية، ١٣٨٨هـ.
٢٨. فرج، حسام أحمد، نظرية علم النص (رؤية منهجية في بناء النص الثري)، بتقديم/ سليمان العطار، ومحمود فهمي حجازي ط/ مكتبة الآداب-الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٩. فيود، بسيوني عبد الفتاح، علم البيان، دراسة تحليلية لمسائل علم البيان، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الثانية ١٩٩٨م - دار المعالم الثقافية - الأحساء.
٣٠. أبو قرة، نعمان، المدارس اللسانية المعاصرة، ط/ مكتبة الآداب، القاهرة. (د.ت).
٣١. القزويني، جلال الدين، الإيضاح في علوم البلاغة، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٢. المروزي، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٩م.
- الرسائل والدوريات العلمية**
١. إبرير، بشير، مفهوم النص في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٣، العدد الأول ٢٠٠٧م.
٢. البحيري، أسامة، انغلاق البنية وانفتاحها بين البنيوية والتداولية والبلاغة العربية، ندوة الدراسات البلاغية بين الواقع والمأمول، ١٤٣٢هـ.
٣. شيتير، رحيمة، التداولية وآفاق التحليل. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - جوان ٢٠٠٨.
٤. العتوم، مهى محمود، تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث، دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب ٢٠٠٤.

٥. لهوئمل، باديس، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر- بسكرة الجزائر- العدد السابع ٢٠١١م.

الهوامش والإحالات :

(¹) (عبد الله الغدامي، عبد النبي اصطيف، نقد ثقافي أم نقد أدبي، مقال بعنوان : موت النقد الأدبي ، للغدامي ، ط/ دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م ص ٣٤).

(²) (عبد الله الغدامي، النقد الثقافي ، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ط/ المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء- المغرب - الثالثة ٢٠٠٥ ص ٨٣، ٨٤).

(³) (عبد الله الغدامي، عبد النبي اصطيف، نقد ثقافي أم نقد أدبي، بحث بعنوان: (موت النقد الأدبي)، للغدامي، ص ١٨ - ٣٤). (وقد وجدنا النقد الثقافي يقرأ الأنساق المضمرة المناقضة للأنساق المعلنة، وأعلن أصحابه أنهم يهتمون بهذا النوع اهتمامًا بالغًا؛ مما أسفر عنه الترصد لقبحيات الخطاب الفكرية المهيمنة عليه، وبذا يقتصر النقد الثقافي دائرته في حدود ضيقة). (انظر: عبد الله الغدامي، النقد الثقافي، ص ٨٣ - ٨٤).

(⁴) (مهي محمود العتوم، تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث، دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، آب ٢٠٠٤، ص ٣٤).

(⁵) (السابق، ص ٢٤).

(⁶) (يُنظر: محمد العمري، البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول، سنة ٢٠٠٥م بدار إفريقيا الشرق).

(⁷) (ينظر: شكري عياد، اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي، انترناشونال برس- القاهرة- الطبعة الأولى ١٩٨٨م. و: شفيع السيد، الاتجاه الأسلوبي في النقد الأدبي، ط/ مكتبة الآداب- القاهرة، الثانية ٢٠٠٩م. و: فتح الله سليمان، الأسلوبية مدخل نظري ودراسة تطبيقية، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، و: مديحة السايح، المنهج الأسلوبي في النقد الأدبي في مصر، ط/ هيئة قصور الثقافة، القاهرة، سلسلة كتابات نقدية، ٢٠٠٣).

- (⁸) (يراجع: خوسيه ماري إيفانكوس، نظرية اللغة الأدبية، ترجمة/ حامد أبو أحمد، ط/ دار غريب - القاهرة، ١٩٩٢م، و: نظرية المنهج الشكلي، الشكلايون الروس، ترجمة/ إبراهيم الخطيب، و: تيري إيجلتون، مقدمة في النظرية الأدبية، ترجمة إبراهيم جاسم العلي، دار الشئون الثقافية - بغداد - ١٩٩٢م).
- (⁹) (ينظر: نعمان أبو قره، المدارس اللسانية المعاصرة، ط/ مكتبة الآداب - القاهرة - ص ٨٤ وما بعدها).
- (¹⁰) (ينظر: شفيق السيد، الاتجاه الأسلوب في النقد الأدبي، ط/ مكتبة الآداب - القاهرة، الثانية ٢٠٠٩م، من ص ٢٠٤ إلى ص ٢٣٠).
- (¹¹) (ينظر: السابق ص ١٠٥ وما بعدها. ويذكر الدكتور نعمان أبو قره أن أول من اكتشف العلاقة بين السنسكريتية واللغات الأوربية هو الأب كوردو، وقد وجه رسالة إلى القس بارتليمي سنة ١٧٦٣م عنوانها: "من أين للغة السنسكريتية بهذا العدد الكبير من الكلمات المتشابهة بينها وبين الإغريقية واللاتينية خاصة؟" ثم يلحقها برسالة أخرى يضيف فيها الألمانية والسلوفينية" ينظر: نعمان أبو قره، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ٥٨).
- (¹²) (مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ط/ دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص ٥).
- (¹³) (باديس لهويميل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة المخبر، العدد السابع - ٢٠١١م ص ١٥٩).
- (¹⁴) (حميد سمير، النص وتفاعل المتلقي في الخطاب الأدبي عند المعري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠٥م، ص ٢١).
- (¹⁵) (السابق ص ٣٨).
- (¹⁶) (أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تحقيق على البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٧١، ص ٦١، ١٧).
- (¹⁷) (عبد الله الغدامي، نقد ثقافي أم نقد أدبي، ص ٣٢).
- (¹⁸) (تناولت هذه القضية في بحث سابق بعنوان: (النقد الثقافي وإشكاليات العلاقة مع الاتجاه الإسلامي في الأدب.. دراسة في الواقع والمأمول)، وهو ضمن أعمال

المؤتمر الدولي: (الأدب العربي وآداب الشعوب الإسلامية: آفاق التواصل الفني والموضوعي)، بجامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٣-٢٤ إبريل ٢٠١٣م).

(¹⁹) قال ابن عاشور: "وقد جرت عادة المفسرين بالخوض في بيان معنى التأويل، وهل هو مساو للتفسير أو أخص منه أو مباين، وجماع القول في ذلك أن من العلماء من جعلهما متساويين، وإلى ذلك ذهب ثعلب وابن الأعرابي وأبو عبيدة، وهو ظاهر كلام الراغب، ومنهم من جعل التفسير للمعنى الظاهر والتأويل للمتشابه، ومنهم من قال: التأويل صرف اللفظ عن ظاهر معناه إلى معنى آخر محتمل للدليل، فيكون هنا بالمعنى الأصولي... وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها إلا أن اللغة والآثار تشهد للقول الأول، لأن التأويل مصدر أوله إذا أرجعه إلى الغاية المقصودة، والغاية المقصودة من اللفظ هو معناه وما أراده منه المتكلم به من المعاني، فساوى التفسير، على أنه لا يطلق إلا على ما فيه تفصيل معنى خفي معقول". للطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ط/ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، ١٤/١، ١٥).

مجلة دار العلوم

١٦٧

العدد ٣٥

(²⁰) (محمد بركات أبو علي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ط/ دار البشير، عمّان ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨، ص٣١).

(²¹) (برهان الدين البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط/ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة).

(²²) (برهان الدين البقاعي، مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، تحقيق عبد السميع حسنين، ط/ مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧، ١٤٢/١. وكذلك: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ط/ دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، ٦/١).

(²³) (مصاعد النظر، ١٤٩/١).

(²⁴) (نظم الدرر، ٦/١).

(²⁵) (مصاعد النظر، برهان الدين البقاعي، ١٤٩/١).

- (26) (دلائل النظام، عبد الحميد الفراهي الهندي، ط/ المطبعة المحمدية، ١٣٨٨ هـ، ص ٧٣).
- (27) (علم مقاصد السور، محمد الربيعة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى ١٤٢٣، ٢٠١١ م ص ٨).
- (28) (الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، إدريس مقبول، ط/عالم الكتب الحديث - إربد ٢٠١١ م، ص ٢٥).
- (29) (القرويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢١٥).
- (30) (انظر: السابق، ص ١٥-١٦، و: بسيوني عبد الفتاح فيود، علم البيان، دراسة تحليلية لمسائل علم البيان، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الثانية ١٩٩٨ م - دار المعالم الثقافية - الأحساء، ص ١٣).
- (31) (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق الأستاذ محمود شاكر، طبعة الخانجي، ٢٠٠٤ م، ص ٢٦٣).
- (32) (السابق، ص ٢٦٥).
- (33) (ينظر: بشير إبرير، مفهوم النص في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٣، العدد الأول ٢٠٠٧ م، ص ١١٢).
- (34) (حسن طبل، المعنى في البلاغة العربية، ط/ دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ص ٢٠٨).
- (35) (السابق نفسه).
- (36) (السابق، ص ٢٠٩).
- (37) (السابق نفسه).
- (38) (السابق نفسه).
- (39) (السابق، ص ٢١٠).
- (40) (السابق نفسه).
- (41) (محمد بركات أبو علي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ١١٣).
- (42) (تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط/عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ٣٣٦).
- (43) (السابق نفسه).
- (44) (السابق ص ٣٣٧).
- (45) (عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٠ م، ص ٢٧٥).

- (46) نعمان أبو قرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ط/ مكتبة الآداب، القاهرة، ص (١٥٧).
- (47) (أبو حامد الغزالي، المنحول من تعليقات الأصول، حققه وعلق عليه/ محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان - دار الفكر دمشق - سورية - الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨، ص ٤ - ٥).
- (48) (بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، (ت ٧٩٤ هـ) ط/ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ٥/٤).
- (49) (أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٩ م، ص ٢٣٦، ٢٣٧).
- (50) (بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٧/٤).
- (51) (السابق، ٤٧٧/٣).
- (52) (الإمام الشافعي، الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، ص ٢١).
- (53) (الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ٤٧٩/٣).
- (54) (بشير إبرير، مفهوم النص في التراث اللساني العربي، مجلة جامعة دمشق المجلد ٢٣، العدد الأول ٢٠٠٧ م، ص ٩٦).
- (55) (السابق ص ٩٨).
- (56) (نعمان أبو قرة، المدارس اللسانية المعاصرة، ص ٦٧).
- (57) (السابق نفسه).
- (58) (السابق ص ١١٩، ١٢٠).
- (59) (ينظر: روبرت ديوجراندي، وولفغانغ دريسلر، إلهام أبو غزالة، وعلى خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص، مطبعة دار الكاتب - الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ص ١٠، ١١. وينظر: فولفجانج هاينة، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد بحيري، ط/ مكتبة زهراء الشرق - الأولى ٢٠٠٤ م ص ١٦. وينظر: الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصًا، ط/ المركز الثقافي العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣ م، ص ١٤ وما بعدها).
- (60) (حسام أحمد فرج، نظرية علم النص (رؤية منهجية في بناء النص النثري) بتقديم سليمان العطار، ومحمود فهمي حجازي ط/ مكتبة الآداب - الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١٢٧).
- (61) (فولفجانج هاينة، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة د. سعيد بحيري، ص ٢١).

- (62) (عزة شبل، علم لغة النص النظرية والتطبيق، بتقديم د. سليمان العطار ، ط / مكتبة الآداب - الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، ص ١٨٧).
- (63) (مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص ٥).
- (64) (إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، ص ٨).
- (65) (السابق ، ص ١٦٢).
- (66) (رحيمة شيتير، التداولية وآفاق التحليل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - جوان ٢٠٠٨).
- (67) (إدريس مقبول، الأفق التداولي، نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، ص ٢٥).
- (68) (عبد الله الغدامي، نقد ثقافي أم نقد أدبي، ص ٢٦).
- (69) (السابق ص ٢٦، ٢٧).
- (70) (السابق، ص ٢٨، ٢٩).
- (71) (الغدامي، النقد الثقافي، ص ٦٧).
- (72) (السابق، ص ٦٩).
- (73) (السابق، ص ٦٨، ٦٩).
- (74) (عبد الله الغدامي ، نقد ثقافي أم نقد أدبي ، بحث : موت النقد الأدبي ، ص ٢٧، ٢٨).